

جامعة أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
بالتعاون مع مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي

الملتقى الوطني الثاني حول:

واقع الهندسة المالية وآفاق تطبيقها في الجزائر

28-29 أكتوبر 2014

خصائص الهندسة المالية الاسلامية

مداخلة بعنوان:

إعداد/ د. بلعور سليمان

عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة غرداية

ترميز المداخلة: 11

11 ترميز المداخلة:

عنوان المداخلة: خصائص الهندسة المالية الإسلامية

ملخص

تعرف الهندسة المالية الإسلامية على أنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي، وتنفرد الهندسة المالية الإسلامية بخصائص وميزات تختلف بهما عن الهندسة المالية التقليدية، وهي من القيود التي تضبط عمليات الابتكار المالي الإسلامي، وتمثل تلك الخصائص والمميزات في المصدقية الشرعية، والكفاءة الاقتصادية، والابتكار الحقيقي بدل التقليد، والتمويل بدل الاستثمار. وتقوم الهندسة المالية الإسلامية على مجموعة من المبادئ تتمثل في مبدأ التكامل، ومبدأ الحل، ومبدأ المناسبة.

Abstract

Islamic Financial Engineering Is a set of activities which include the design, development and implementation of each of the tools and processes of financial innovation, in addition to formulating creative solutions to the problems of funding, all under the guidance of Islamic law. The characteristics of Islamic financial engineering makes for traditional financial engineering, and those properties are in the credibility of legitimacy, and economic efficiency, and real innovation instead of imitation, instead of investing and financing. The Islamic financial engineering on a set of principles is the principle of complementarity, and the principle of the solution, and the principle of the occasion.

تقديم

تعد الهندسة المالية عملية تطويرية انطلاقاً من الدور الذي تؤديه في تنشيط البنوك و المؤسسات وكذا بوصفها ابتكارات جديدة ناتجة عن التفكير الاستراتيجي للمؤسسات المالية والمصرفية. وتعد الهندسة المالية الإسلامية محاكاة للهندسة التقليدية تتوافق معها في كثير من الجوانب إلا أنها وضعت ضوابط شرعية لمنتجاتها حتى تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وذلك حتى لا تبقى المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية حبيسة التعاملات التقليدية المعروفة بل دخلت هي الأخرى في مجال الهندسة وأنتجت منتجات متوافقة مع الشرع و ضامنة للكفاءة.

على هذا الأساس جاءت هذه الدراسة للمساهمة في إلقاء المزيد من الضوء والاهتمام بكل ما يتعلق بالهندسة المالية الإسلامية.

1- تعريف الهندسة المالية و أهميتها

ظهرت الهندسة المالية الإسلامية في منتصف الثمانينات بهدف مساعدة مؤسسات الأعمال في مواجهة المخاطر والتخلص من القيود التشريعية والضغوط التي يفرضها السوق وبيئة المؤسسات. ويقصد بالهندسة المالية "مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير و التنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل"¹.

كما تعرف بأنها عبارة عن عقود فرعية تبنى أو تشتق من عقود أساسية لأدوات استثمارية (أوراق مالية، عملات أجنبية، سلع... إلخ) لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة، وذلك في نطاق ما اصطلح عليه بالهندسة المالية، وهذا التعريف يشير إلى أن الهندسة المالية تتضمن العنصرين التاليين²:

* التصميم والتطوير لأدوات وآليات مبتكرة؛

* صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل.

من ناحية أخرى شرح الجلي مفهوم الهندسة المالية بأنه يرجع إلى توليد أدوات وأوراق مالية جديدة، أي إستنباط وسائل أو أدوات مالية جديدة لمقابلة احتياجات المستثمرين أو طالبي التمويل المتجدد لأدوات التمويل التي تعجز الطرق الحالية عن الإيفاء بها³.

وتكمن الهندسة الإسلامية في طرحها لابتكارات مالية جديدة تحقق للمؤسسة تحسناً للأداء من خلال المداخل الرئيسية التالية:

* تحقيق الكمال للسوق، بتوسيع فرص المشاركة في المخاطر وتحقيق التغطية وجذب المواد التي لم تكن متاحة في السابق؛

* تحقيق تكلفة المعاملات أو تحسين السيولة؛

- * تخفيض تكلفة الوكالة؛
- * زيادة الربحية؛
- * الاستخدام الكفء للموارد المالية.

2- تعريف الهندسة المالية وأهميتها

تعرف الهندسة المالية الإسلامية على أنها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة، إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي⁴.

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن الهندسة المالية الإسلامية تتطابق في تعريفها مع الهندسة المالية التقليدية، إلا أنه يضاف لها ضرورة الموافقة للشريعة الإسلامية. ويشير هذا التعريف إلى أن الهندسة المالية الإسلامية تتضمن العناصر التالية⁵:

- * إبتكار أدوات مالية جديدة؛
- * إبتكار آليات تمويلية جديدة.
- * إبتكار حلول للإدارة التمويلية مثل إدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع.
- * أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقا سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع، مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية.

وتكمن أهمية الهندسة المالية الإسلامية في الآتي⁶:

- * توفير التكاليف نتيجة لما يتحقق من وفورات الحجم الكبير، فالمصاريف الإدارية العامة وتكلفة الخدمات المالية تتوزع على حجم أكبر؛
- * إبتكار منتجات مالية إسلامية جديدة يدعم إستقطاب الأموال وبالتالي تزيد من القدرة التمويلية للمؤسسة المالية الإسلامية، خصوصا إذا تأكد أصحاب الأموال أن المعاملات المالية خالية مما قد يخالف الشريعة الإسلامية، مما يدعم فكرة جذب المدخرات وبالتالي المساهمة في الإستثمار؛
- * توزيع المخاطر نظرا لتنوع أشكال الإستثمارات وآجالها، ويمكن إعتبار صناديق الإستثمار واحدة من بين الأدوات التي تساهم في توزيع المخاطر المالية بسبب تعدد منافذ الإستثمار فيها سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل؛
- * القيام بالأبحاث والتنبؤات السوقية؛ والإفصاح الدوري لدعم شفافية السوق ومعرفة حاجات المستثمرين، وإمداد الجهات المعنية بالبيانات المطلوبة، وبالتالي تنشيط المناخ الاستثماري؛
- * المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية على حد سواء؛

* يؤدي البحث والتطوير في علم الهندسة المالية إلى إستكمال المنظومة المعرفية للاقتصاد الاسلامي، وبالتالي تتمكن من مواكبة التطورات الحاصلة في العلوم المالية و الإستفادة منها بدلا من إتخاذ المواقف الحيادية إتجاهها؛
* إبتكار منتجات مالية جديدة تتماشى مع حاجات العملاء و المتعاملين الاقتصاديين الحاليين في إطار الالتزام بالحلل، والخروج عن نطاق استخدام المنتجات المالية الموجودة والتي تم صياغتها استجابة لحاجات معينة لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية ككل؛

* خلق التوازن بين مواد واستخدامات المؤسسات المالية و تحقيق الربحية؛
* يساعد وجود علم الهندسة المالية الإسلامية في إيجاد الكوادر الإدارية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، والتي تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية الإسلامية؛
* إن الأصل في المعاملات الإباحة، فلا يجوز المسارعة إلى تحريم صورة من صور المعاملات المستحدثة حتى يتبين أن الشريعة قد حرمتها؛

* رفع الحرج والمشقة عن جمهور المتعاملين من المسلمين الذين يتعاملون بالعقود المالية بمستجداتها الحديثة، ولكي يكون للفقهاء الإسلامي حضور قوي على الساحة الإقتصادية بدلا من تعطيله؛
* طبيعة عمل المؤسسات التي تقوم بإجراء العقود المالية، وخاصة العمل المصرفي الذي يعمل وفق نموذج الوساطة المالية بآلياتها المختلفة، فكثير من العقود المالية التقليدية لا يمكن للمصارف التعامل معها إلا بإستحداث مستجدات ملحقه بها أو أفكار جديدة تمكنها من أن تكون عملية قابلة للتطبيق.

3- خصائص الهندسة المالية الإسلامية

تنفرد الهندسة المالية الإسلامية بخصائص وميزات تختلف بهما عن الهندسة المالية التقليدية، وهي من القيود التي تضبط عمليات الإبتكار المالي الإسلامي، وتتمثل تلك الخصائص والمميزات في ما يلي:
* **المصادقية الشرعية:** ويقصد بها توافق منتجات الهندسة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية بعيدا عن الخلافات الفقهية قدر المستطاع؛ إذ ليس الهدف الأساسي من الصناعة الإسلامية ترجيح رأي فقهي على آخر وإنما التوصل إلى حلول مبتكرة تكون محل إتفاق قدر الإمكان⁷.

وتعتبر الضوابط الشرعية همزة الوصل بين مبادئ الإقتصاد الإسلامي من جهة وبين الممارسة اليومية للحياة الإقتصادية من خلال المنتجات المالية من جهة أخرى، و تبرز أهمية المنتجات الإسلامية المنضبطة بضوابط الشريعة في كونها ترجمة للعمليات عملية للقيم والمثل التي جاء بها الإسلام فبدون هذه المنتجات تظل المبادئ حبرا على ورق لا رصيدها من الواقع⁸.

* **الكفاءة الاقتصادية:** يقصد بالكفاءة الاقتصادية تلبية احتياجات المتعاملين بأقل تكلفة ممكنة، فتسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات يتطلب تطوير أساليب التعامل الاقتصادي إلى أقل حد ممكن من القيود والالتزامات.

وحتى يحقق المنتج الإسلامي جانب الكفاءة الاقتصادية يتوجب على المهندس المالي دراسة الاحتياجات التمويلية والاستثمارية بدقة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يربط بين الإحتياج الحقيقي والتمويل النقدي⁹، ويمكن لمنتجات الهندسة المالية زيادة الكفاءة الاقتصادية عن طريق توسيع الفرص الاستثمارية في مشاركة المخاطر وتخفيض تكاليف المعاملات وتخفيض تكاليف الحصول على معلومات وعمولات الوساطة والسمسرة¹⁰.

* **الإبتكار الحقيقي بدل التقليد:** حيث أن التنوع في منتجات الهندسة المالية الإسلامية تنوع حقيقي وليس صوري؛ إذ لكل أداة من أدواتها طبيعة تعاقدية وخصائص تميزها عن غيرها من الأدوات الأخرى وهذا من منطلق أن المقصود بالهندسة المالية هو ما يلي مصلحة حقيقية للمتعاملين الإقتصاديين وليس مجرد عقد صوري من العقود الوهمية¹¹.

* **التمويل بدل الإستثمار:** تعمل الهندسة المالية على جذب رؤوس الأموال المتوفرة لدى فئة معينة من الأفراد الذين يرفضون التعامل بالهندسة المالية التقليدية وإستخدامها في عمليات التمويل بدل الإستثمار لأنها أقل مخاطرة، بمعنى أن هدفها الرئيس هو إدارة السيولة على عكس النوع التقليدي الذي يهدف لإيجاد أدوات مالية جديدة لغرض التحوط والمضاربة والإستثمار.

4- مبادئ الهندسة المالية الإسلامية

تتمثل أهم المبادئ التي تقوم عليها الهندسة المالية التي تراعي ضوابط أحكام الشريعة الإسلامية فيما يلي¹²:

* مبدأ التوازن

ويقصد به تحقيق التوازن بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية التمويلية و الإستثمارية، وتعتبر الأساس الذي يقوم عليه الإقتصاد الإسلامي للوصول بالأداء الإقتصادي إلى الوضع الأمثل.

* مبدأ التكامل

يقوم هذا المبدأ على ضرورة وجود تكامل بين الإقتصاديين النقدي والعيني، وهذا يقتضي أن تقوم المنتجات المالية الإسلامية على تسيط السلع و حدوث تبادل حقيقي و ليس مجرد مبادلة نقد بنقد، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى توليد قيمة مضافة و ثروة حقيقية في المجتمع.

* مبدأ الحل

وينص على أن الأصل في المعاملات هو الحل والمشروعية إلا إذا خالفت نصا شرعيا، وتعتبر هذه القاعدة حافزا للإبتكار والتجديد لدى القائمين على التطوير في المؤسسات المالية الإسلامية.

* مبدأ المناسبة

ويقتضي تناسب العقد مع الهدف المقصود منه، بحيث يكون العقد مناسبا وملائما للنتيجة المطلوبة من المعاملة، وهذا يعني أنه لا بد من ملاءمة الشكل مع المضمون، وتوافق الوسائل مع المقاصد.

5- الأسس الخاصة بالهندسة المالية الإسلامية

إضافة إلى الأسس العامة للهندسة المالية هناك أسس خاصة بالهندسة المالية الإسلامية تتمثل في¹³:

* **الوعي بالسوق و أحواله:** أي أن يكون من يقوم بالإبتكار على علم بالحاجات التي يتطلبها السوق بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف.

* **الإفصاح:** وهو بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يتم ابتكارها، وبيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يتم إبتكارها أو حتى تطويرها، وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون.

* **المقدرة و الإلتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل:** ويقصد به وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل، بالإضافة إلى الإلتزام بالشريعة الإسلامية في كل التعاملات.

6- منتجات الهندسة المالية الإسلامية

أولا: التورق المصرفي

"هو تملك أصول بئمن مؤجل ثم بيعها بئمن حال لغير من إشتريت منه، والتورق بنسبة إلى الورق، وسمي بذلك لأن المشتري الذي يشتري السلعة لا يقصد السلعة و إنما يقصد الورق وهو الفضة، أي أنه يريد النقود لا السلعة"¹⁴

إذا التورق هو صيغة للحصول على السيولة، حيث يشتري الشخص السلعة إلى أجل لبيعها و يأخذ ثمنها لينتفع به، وهو بيع جائز لا مانع منه لأن البائع الذي كان مشتريا باع السلعة إلى شخص آخر غير البائع الأول. وتختلف عملية التورق من حيث الجوهر عن بيع العينة الذي يقوم فيه مشتري السلعة ببيعها بئمن أجل للبائع نفسه الذي أشتريت منه هذه السلعة، وهو من البيوع غير الجائزة.

أما التورق المصرفي فهو آلية تمويلية يقوم من خلالها عميل المصرف الإسلامي بشراء سلعة من هذا الأخير بالأجل، على أن يقوم ببيعها حالا لطرف آخر غير البائع الأول، وهي آلية للحصول على السيولة النقدية التي يحتاجها العميل¹⁵.

ثانيا: الإجارة الموصوفة في الذمة

هي عقد يلتزم بموجبه المؤجر بتقديم منفعة يتم وصفها وصفا لا يجعل مجالا للنزاع، و سواء كان محلها منفعة عين كإيجار سيارة موصوفة، أو منفعة عمل كالحياطة والتعليم، و لا يشترط أن يكون فيها المؤجر مالكا للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون قادرا على تملكها للتنفيذ¹⁶.

والإجارة الموصوفة في الذمة هي عقد مسمى بالفقه الإسلامي يشتمل على معنيين من معاني العقود المسماة بالفقه الإسلامي وهما: العقد السلم وعقد الإجارة، أي أنه يمكن تعريف عقد الإجارة الموصوفة بالذمة بأنه " بيع منافع مستقبلية بثمن حال" أو هي " سلم في المنافع" سواء كانت منافع أعيان أو منافع أعمال أو هي " إجارة الذمة أو الإجارة الواردة".

وحول مجالات تطبيق الإجارة الموصوفة في الذمة، فيمكن تطبيقها في مجال تمويل الخدمات وصكوك والإستثمار، أما في مجال تمويل الخدمات فلا بد من مراعاة ما يلي:

- * يجب أن تشترط المؤسسة المالية على مزود من الخدمة تقديم الخدمة لها أو لمن تحدده من عملائها؛
- * يجب عدم الربط بين الإجارة الموصوفة في الذمة إذا تم إبرامها مع مقدم الخدمة أولا و بين عقد الإجارة مع المستفيد من الخدمة.

وأما في مجال صكوك الإستثمار فيمكن الإستفادة من هذه الصيغة عند قيام شركة للتطوير العقاري مثلا بالتخطيط لإنشاء وحدات سكنية موصوفة وصفا دقيقا ثم تقوم بإصدار صكوك متساوية القيمة وتطرحها للإكتتاب العام تبين فيها كل التفاصيل.

ثالثا: شهادات الإيداع القابلة للتداول

تُمثل شهادات الإيداع القابلة للتداول في شهادات تصدرها البنوك والمؤسسات المالية، ولا تعطي لحاملها الحق في إسترداد قيمتها من الجهة المصدرة إلا في تاريخ الإستحقاق، أما قبل ذلك التاريخ فإنه لا سبيل أمام حاملها سوى عرضها للبيع في السوق الثانوي الذي يتضمن البنوك التجارية و بيوت السمسرة والتجارة التي تتعامل في الأوراق المالية القصيرة الأجل¹⁷.

وتتسم الشهادات القابلة للتداول بالعديد من المزايا يمكن إجمالها في ما يلي¹⁸:

- **السيولة:** نظرا لقدرة حاملها على بيعها قبل تاريخ إستحقاقها من خلال السوق الثانوية.
- **الضمان:** وذلك لصدورها من بنوك مقبولة عالميا.
- **المرونة:** لأنها تستحق في التاريخ الذي يناسب كلا من المصدر والمقرض إضافة إلى إمكانية بيعها قبل تاريخ إستحقاقها أو الإحتفاظ بها.
- **السرية:** حيث أن المشتري لا يعرف سوى البائع الأخير فقط ولا يعرف المالكين السابقين أو أسعار البيع أو أسعار الشراء أو تواريخ السلع.

- تعدد الآجال: يتم إصدارها لآجال مختلفة.

- النوع: أي تنوع إصداراتها، حيث يمكن إصدارها بطريقة معلنة على شكل إصدارات دورية، كما يمكن إصدارها بناء على طلب العميل.

- التسليم: حيث يتم دفع قيمتها للبنك المصدر لها في الموعد المتفق عليه كبداية لمدة الوديعة، وقد يتم تسليم الشهادة للمشتري عند الدفع أو يتم الاحتفاظ بها لدى البنك لحساب المشتري مع تسليمها له عند الطلب، ويقوم البنك بدفع قيمة الشهادة لحاملها في تاريخ إستحقاقها فور تسلمه لها.

وقد عرفت التجربة المصرفية الإسلامية بعض الأوراق المالية القابلة للتداول، فقد أصدر البنك الإسلامي للتنمية بجدة شهادات إستثمار مخصصة لتمويل تجارة الدول الإسلامية، كما أصدرت البنوك والمؤسسات المالية في باكستان شهادات المشاركة لأجل محدد بديلا عن السندات، وهي قابلة للتحويل وتعتمد على مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة.

رابعاً: المراجعة

وهي من النماذج التمويلية التي قام العلماء المعاصرون المتخصصون في الإقتصاد الإسلامي بتطويرها بإستخدام أسلوب الهندسة المالية، حيث يقوم نموذج المراجعة على إعادة هندسة بيع المراجعة للأمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي¹⁹:

* يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى البنك الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصه المصرف في حساب المشاركة.

* يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمر الفنية كبضاعته، و يتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافة الأمور المالية.

* الأرباح الذي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين التاجر والمصرف بالإتفاق، بهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف، فهو أولاً يقلل التكاليف الإجرائية التي تتسم بها عمليات المراجعة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، ومن ثم يتعد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيازة، ويكون أيضاً مكتملاً لعمل التجار وليس منافساً لهم.

خامساً: الوكالة بأجر

وهي إعادة هندسة علاقة المودعين مع المصرف الإسلامي من علاقة المضاربة المشتركة التي تثير مشكلة تطبيقية وهي مسألة التداخل الزمني بين مواعيد السحب والإيداع بين المودعين ومواعيد بدء وتصفية الإستثمارات التي استخدمت فيها أموال المودعين إلى علاقة وكالة بأجر، حيث يعتبر البنك وكيلاً عن المودعين في استثمار أموالهم لقاء أجر ثابت نسبة من مبلغ الوديعة ذاتها، مما يجعل دخل البنك دخلاً مستقلاً عن مواعيد و نتائج عمليات الاستثمار الفعلية.

سادسا: الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط

بيع العربون والخيار يقومان على دفع المشتري لمبلغ من المال مقابل الحق في شراء أصل مالي معين بثمان محدد خلال فترة معينة، على أن يتم تملك الأصل في حالة إتمام العقد، أو خسارة المبلغ المدفوع مقدما في حالة العكس، إلا أن بيع العربون يختلف عن الخيار في أنه لا يستخدم من أجل الاستفادة من فروق أسعار الأصل المالي، بل من أجل شراء الأصل في حد ذاته والانتفاع به، على أنه إذا ثبت له أن الأصل مناسب أمضى الشراء وإلا فإنه سيخسر العربون²⁰.

سابعا: المستقبلات في إطار عقدي الاستصناع والسلم

هي العقود التي يتم فيها تسليم البديلين في وقت لاحق، ولقد اتفق العلماء على عدم جواز التعامل بها، ولكن تم تكييف العقود المستقبلية على أساس عقد الإستصناع الذي يمكن أن يتأخر فيه تسليم المبيع و الثمن في مجلس العقد، وبخاصة في الحالات التي يكون فيها محل الإستصناع مرتفع القيمة، بحيث يمكن حتى للمشتري القيام بتمويل المصنع من خلال دفعات محددة الآجال معينة. كما اشترط أن تكون السلعة موصوفة وصفا دقيقا (كما ونوعا) على أن يتم التسليم في زمن معلوم وبكيفية معلومة²¹.

كما تم تكييف العقود الآجلة على أساس عقد السلم الذي يتفق فيه الطرفان على التعاقد على البيع بثمان معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفا مضبوطا إلى أجل معلوم، على أن لا يكون كلا البديلين مؤجلين²².

خاتمة

إن البيئة التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية حتمت عليها تبني منتجات الهندسة المالية التقليدية وتكييفها بما يتوافق مع ضوابط المعاملات المالية في الاقتصاد الإسلامي. وتعتبر أغلب منتجات الهندسة المالية الإسلامية منتجات تقوم على محاكات منتجات وليدة للبيئة التقليدية، ولكن لا بد من التمييز، فهناك بعض منتجات الهندسة المالية التقليدية لا تتوافق مع الشرع وهناك من المنتجات ما يحتاج إلى ضبط؛ إذ ليس كل منتجات الهندسة المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي، ولكن يجب التمييز بين اقتباس يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية.

الهوامش والمراجع

- ¹ أتيلايانبار، منهجية جديدة للمشتقات المالية: الهندسة المالية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية، جامعة الاقتصاد بأزمير تركيا، 2002، متوفر على الرابط www.spk.gov.tr/financial_engineering_conference
- ² حون وكارامارشال، استعمال المشتقات في الهندسة المالية، جريدة الأعمال المالية، لندن، 2002 متوفر على الرابط www.journaloffinance.uk
- ³ الجلي أبو ذر محمد احمد، الهندسة المالية الاسس العامة والابعاد للتمويل الاسلامي ، مجلة المقتصد، العدد17، 1996.
- ⁴ فتح الرحمان على محمد صالح، أدوات سوق النقد الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، مجلة المصري، المجلد 26، بنك السودان، الخرطوم، ديسمبر 2002.
- ⁵ عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2012، ص 17.
- ⁶ أنظر:
- إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الاداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس ، عمان، ط1، 2008، ص 112-113.
- عماري صليحة وسعدان آسيا، المنتجات المالية الإسلامية بين التقليد والإبتكار ، الملتقى الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية النظام المصرفي الإسلامي نموذجاً، 6/5 ماي 2009، جامعة خميس مليانة، ص ص 5-6.
- عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الاسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد الإسلامي، مجلد 20، عدد 2، 2007، ص ص 40-41.
- ⁷ إبراهيم سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ديسمبر 2000، ص 9.
- ⁸ عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص 22.
- ⁹ آمال لعمش، دور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة ماجستير في الدراسات المالية والمحاسبية المعمقة، جامعة سطيف، 2012، ص 105.
- ¹⁰ عبد الحميد عبد الرحيم الساعاتي، نحو مشتقات مالية إسلامية لإدارة المخاطر التجارية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد الإسلامي، جدة السعودية، المجلد 11، 1999، ص 55.
- ¹¹ طارق خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، أسماء للنشر، جدة السعودية، 2003.
- ¹² إنظر:
- امال لعمش، مرجع سابق، ص ص 91-92.
- سامي السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة ، ط1، 2007، ص ص 110-120.
- ¹³ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص 33.
- ¹⁴ سامر مظهر قنطنجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع، سوريا، 2010، ص 259.

¹⁵ امال لعمش، مرجع سابق، ص 97.

¹⁶ بدر الحسن القاسمي، الإجارة الموصوفة للخدمات غير المعينة، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية، دبي، 31 ماي- 3 جوان 2009.

¹⁷ أشرف محمد دوابة، شهادات الايداع القابلة للتداول رؤية إسلامية، المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الإمارات، ص 943 .

¹⁸ أنظر:

- نفس المرجع، ص 945-946.

-آمال لعمش عن عبد الستار أبوغدة، "ضوابط و تطوير المشتقات المالية في العمل المالي (العربون- السلم- تداول الديون)" المؤتمر الثامن للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 18-19 /05 /2009، ص 7.

¹⁹ إبراهيم سامي السويلم، مرجع سابق، ص 25.

²⁰ ابراهيم سامي السويلم، مدخل إلى أصول التمويل الإسلامي، مركز أبحاث الإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2011، ص 92.

²¹ لعمش امال، مرجع سابق، ص 101.

²² كمال توفيق خطاب، نحو سوق مالية إسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الإقتصاد الإسلامي، المجلد 14، 2002، ص 26.